مؤشرات الإقتصاد اليمني

تداعيات كورونا على الاقتصاد اليمني - مايو 2020

SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

متوسط نسبة ارتفاع اسعار المواد الاساسية

شهر مايو مقارنة بـ أبريل ٢٠٢٠م

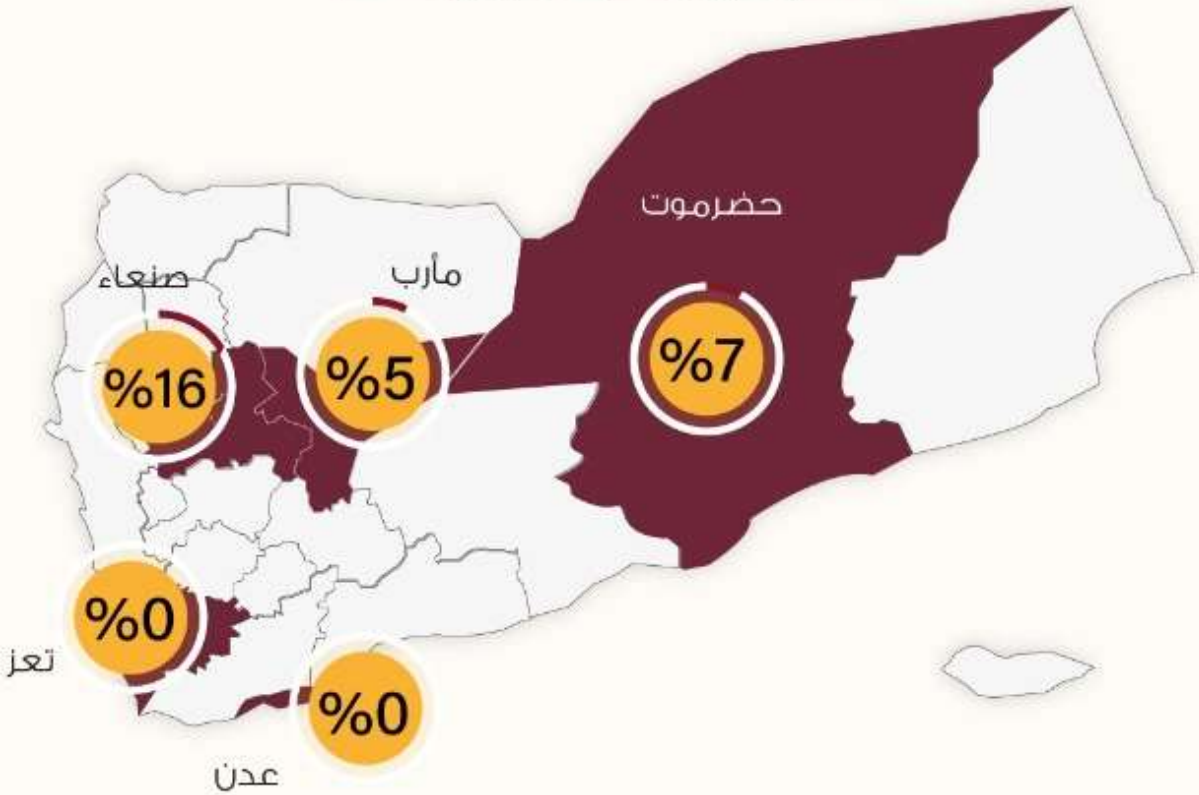

متوسط أسعار المشتقات النفطية

	أسعار الديزل 20 لتر	أسعار البنزين 20 لتر	
	مايو 2020	أبريل 2020	مايو 2020
عدن	5000	2300	3300
حضرموت	4200	4200	4200
تعز	7000	4200	5000
صنعاء	6900	5900	5900
مأرب	3500	3500	3500

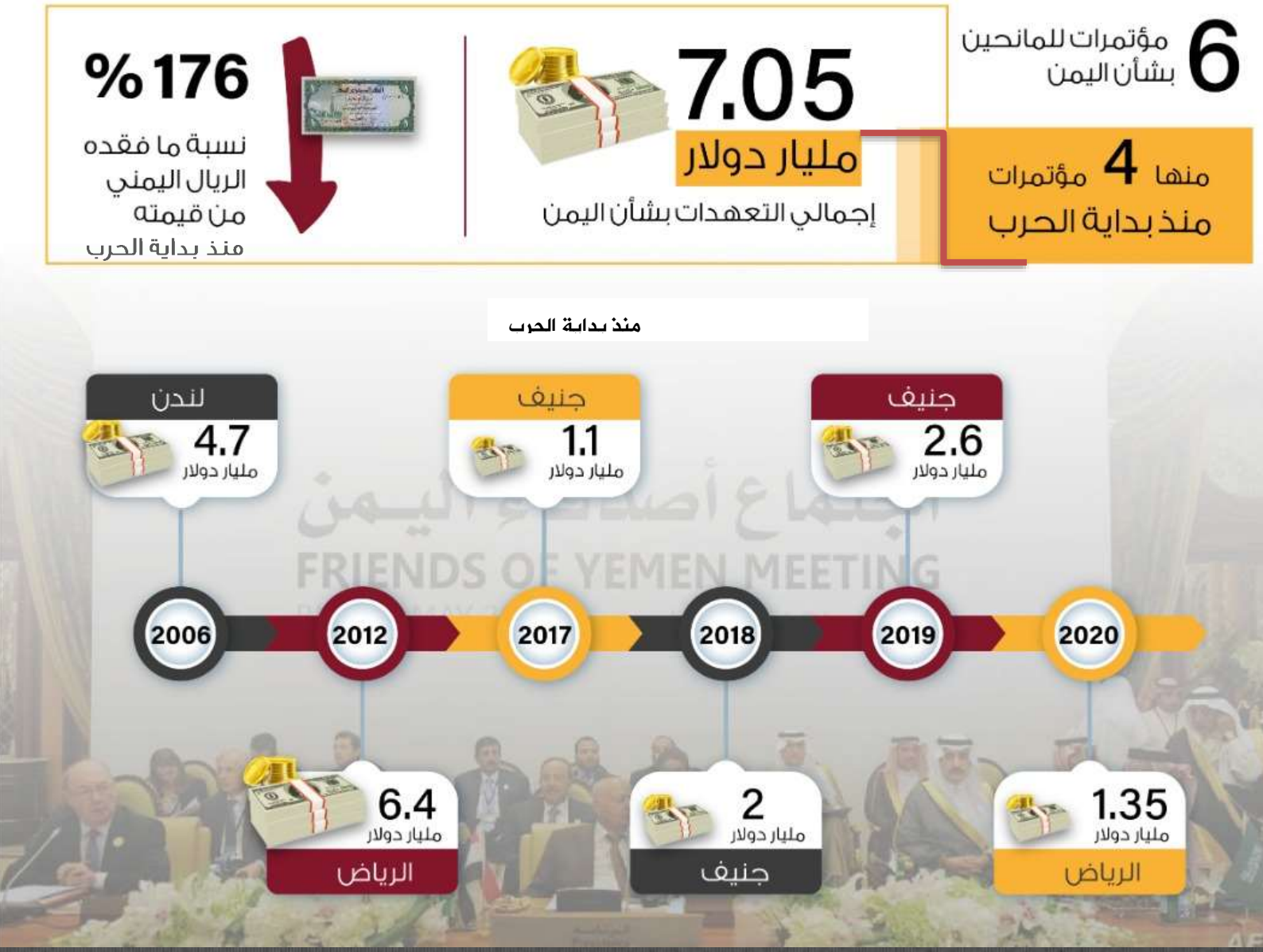

بالإضافة إلى المبالغ التي أعلنت عنها الدول لتمويل احتياجات الخطط الانسانية المقدمة من الامم المتحدة والمنظمات الدولية التي تعمل في تقديم المساعدات الانسانية في اليمن، فإن هناك جوانب دعم إضافية تم تقديمها لليمن سواء تلك المتعلقة بالودائع المباشرة لدعم البنك المركزي او تمويل مشروعات ومساعدات خارج خطة الاستجابة الانسانية.

متوسط أسعار العملات منذ بداية عام ٢٠٢٠م

176 % نسبة ما فقدة الريال اليمني من قيمتة خلال خمس سنوات من الحرب

فقد الريال اليمني ما يقارب 12 ٪ من قيمتة خلال الخمسة الاشهر الاولى من العام الحالي فقط ، وذلك مقارنة بما كان علية سعر صرف الريال مقابل الدولار في ديسمبر الماضي . ويجدر الاشارة ايضا الى اختلاف اسعار صرف الريال اليمني في المناطق التي تديرها جماعة الحوثي عن تلك التي تديرها الحكومة الشرعية ، اذ تبلغ نسبة الفارق ١٥٪ في مناطق سيطرة جماعة الحوثي لصالح الريال.

تداعيات الوباء على الاقتصاد اليمني والقطاع الخاص :

القت تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ بظلالها على الاقتصاد اليمني، حيث اثرت بصورة سلبية ومباشرة على الاقتصاد اليمني الذي يعاني الانهيار جراء الحرب الدائرة في اليمن منذ خمسة أعوام. وقد ضاعف الوباء من التحديات الاقتصادية الماثلة أمام الاقتصاد اليمني وتجلت بصورة واضحة في الازمة الخانقة التي تواجه الحكومة في الموارد نتيجة لتراجع أسعار النفط عالميا وتأثير الازمة على المانحين الدوليين لليمن لاسيما المملكة العربية السعودية التي تعد ابرز الداعمين ناهيك عن تراجع حجم النقد الأجنبي الذي تتطلبه عملية استيراد البضائع وهو ما ادي إلى تهاوي سريع للريال اليمني مقابل الدولار العملات الصعبة حيث فقد الريال اليمني 12 بالمئة من قيمته منذ بدء وباء كورونا.

لجأت الحكومة إلى النقود المطبوعة حديثا من النقد الأجنبي لتغطية المرتبات الامر الذي فاقم من عملية الازمة الاقتصادية لاسيما مع تصاعد حدة التداعيات الناجمة عن فيروس كورونا والمتمثلة في شحة المخزون السلعي من المواد الأساسية والتأخير في وصول البضائع وتضرر قطاعات مباشرة كالقطاع السياحي والخدمات المرتبطة به وقطاع النقل والمقاولات قطاع الصادرات وغيرها .

أدت إجراءات الحجر المنزلي وبعض القيود والإجراءات والمتطلبات لمواجهة الوباء إلى مزيد من الركود الاقتصادي وارتفاع في الكلفة التشغيلية للعمل والإنتاج لدى الشركات وكافة المؤسسات ناهيك عن فقدان الكثير من العاملين في المنشئات الخدمية والصناعية والتجارية أعمالهم .

وقد تلقى قطاع المنشئات الصغيرة الأصغر لاسيما قطاع الخدمات المرتبطة بالاحتكاك المباشر مع العملاء ضربة قاسمة جراء القرارات الحكومية ونتيجة للإجراءات الاحترازية المتبعة .

ومن خلال تتبعنا للعديد من مظاهر التداعيات السلبية للوباء على القطاع الاقتصادي اليمني فإننا نلخص ابرز تلك التداعيات التي بدت واضحة من خلال الأرقام والمؤشرات وهي كالتالي :

انخفاض المخزون السلعي والتمويني:

انخفضت الكميات المفرغة في موانئ الحديدة والصليف والتي تخضع لرقابة اللجنة بنحو 71000 طن مقارنة بشهر ديسمبر 2019، وانخفضت الكميات المفرغة من المشتقات النفطية بنحو 54000 طنا.

تراجع أسعار النفط:

تراجع أسعار النفط العالمي بنسبة تفوق 55 بالمئة خلال الفتره فبراير – يونيو 2020 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي ، حيث وصل سعر البرميل 25 دولار كمتوسط سعر للفتره فبراير يونيو 2020 ، وسيؤدي هذا الانخفاض بظلاله على العجز في الايرادات الحكومية التي كانت تخطط لتصدير ٣٠ مليون برميل خلال العام ٢٠٢٠ وبالتالي سيرتفع مستوى العجز في الموازنة ويؤثر بصورة سلبية على ميزان المدفوعات.

تراجع تحويلات المغتربين:

يتوقع أن تنعكس الازمة العالمية بسبب فيروس كورونا على تحويلات المغتربين اليمنيين، اذ قد يصل ذلك الانخفاض إلى 60–70 بالمئة.

خفض المساعدات المقدمة لليمن:

تتزامن الحالة الصعبة التي يواجهها الاقتصاد اليمني حاليا مع التوجهات الجديدة للأمم المتحدة لخفض مستوى المساعدات المقدمة نظرا لأن المانحين وعمال الإغاثة يؤكدون " أنه لم يعد بإمكانهم ضمان وصول مساعدات الغذاء الموجهة لمليين الأشخاص لمستحقيها .

ولا تبدو ان هناك نوايا سعودية لتقديم وديعة عاجلة للبنك المركزي اليمني عقب استنفاد الوديعة السعودية السابقة بمقدار مليار دولار والتي ساهمت في استقرار سعر صرف الريال وتمويل استيراد المواد والسلع الأساسية من الخارج. وكان رئيس الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا معين عبدالملك قد طالب بصورة مباشرة بدعم عاجل للاقتصاد اليمني اثناء انعقاد مؤتمر المانحين مطلع يونيو ٢٠٢٠ في الرياض الا ان تلك الدعوات لم تلقى استجابة.

خسائر قطاع السياحة والخدمات:

يعد قطاع السياحة والسفر والخدمات المرتبطة بها أحد أبرز القطاعات الاقتصادية المتأثرة بتداعيات فيروس كورونا، ورغم ضعف الحركة السياحية بين اليمن والخارج جراء الحرب الدائرة في اليمن منذ خمسة أعوام الا أن تبعات إغلاق الحدود ووقف التأشيرات " تأشيرات العمل، العمرة، الزيارة " وتراجع حركة التنقل بين المدن أدت إلى خسائر كبيرة في قطاع السياحة والخدمات المرتبطة بها كالفنادق والمطاعم وشركات النقل.

اذ تقدر بلوغ الخسارة في القطاع الفندقي ما نسبتة 50٪ ، فين حين سجل قطاع النقل خسارات كبيرة ادت الى اغلاق شركة راحة للمواصلات واللتي تعبر من ابرز الشركات المتخصصة في النقل الداخلي والدولي .

وقد قامت العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا الجانب بمنح موظفيها إجازات بدون مرتب في تواجه الكثير منها صعوبات متزايدة مع استمرار الازمة الراهنة.

القطاع السمكي

القطاع السمكي هو الاخر الذي تأثر بسبب تداعيات فيروس كورونا ، فضلا عن الصراع المستمر منذ اكثر من خمس سنوات ، ويمكننا هنا ان نورد ابرز التداعيات التي تعرض القطاع السمكي او بالاحرى الشركات العاملة في القطاع السمكي :

- التوقف الشبه كلي للصادرات وعلى الاخص الى الاتحاد الأوربي ولا سيما ان هذا التوقف حدث في وقت قصير بسبب الإغلاق الكلي الذي بدأته بعض الدول الأوربية وعلى الاخص ايطاليا وإسبانيا والتي تذهب اليها معظم الصادرات اليمنية مما تسبب في تراكم المنتجات وزيادة كلف التخزين .
- عدم تمكن الشركات من توسيع نشاطها في السوق المحلي نتيجة تذبذب في سعر صرف اليمني وضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين ، وقد اضطرت الشركات من تصريف منجاتها في السوق المحلية وباسعار مخفضة بهدف ردم جزء من الكلفة لضمان القدرة على الاستمرار والحفاظ على العمالة .

الجهود الحكومية لمكافحة فيروس كورونا والحد من تداعياته

اقتصرت جهود السلطات الحكومية على الإجراءات التي من شانها الحد من توسع انتشار الفيروس من خلال منع التجمعات وفرض حظر تجوال جزئي في بعض المناطق ، بإلاضافة الى إغلاق كلي / جزئي بعض المنشئات التجارية منها قاعات الأفراح والمراكز التجارية .

وعلى الرغم من الأضرار التي لحقت ببعض المنشئات التجارية والاقتصادية نتيجة تفشي الفيروس ، الا ان السلطات الحكومية لم تتخذ إجراءات ملموسة للحد من الآثار السلبية على الاقتصاد اليمني جراء تفشي الفيروس سوى ما قامت بها سلطات محافظة حضرموت اعتماد خصم سداد لفواتير الكهرباء والماء بنسبة ٢٠ ٪ لشريحة المستهلكين الفردي و10٪ للتجاري ، بالاضافة الى قرار محافظة تعز "صندوق دعم تعز" لمواجهة الكوارث والأوبئة في المحافظة والذي لم يفعل حتى الان .

دور فريق الاصلاحات الاقتصادية (القطاع الخاص)
في مواجهة فيروس كورونا والحد من تداعياته

المسار الأول 1

اعداد وتقديم أوراق سياسات وتقدير موقف

- ورقة تقدير موقف حول " التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا في اليمن وطرق المواجهة "

المسار الثاني 2

القيام بتدخلات اغاثية والمساعدة الطارئة من خلال مبادرات مجتمعية في المناطق المؤهلة بالاعتماد على منظمات المجتمع المدني التابعة للقطاع الخاص كالغرف التجارية الصناعية ونادي الاعمال اليمني

- دعم الخدمات الطبية من خلال إعادة فتح المشافي والمراكز الطبية . حيث عملت مبادرات القطاع الخاص على تزويد المستشفيات والمراكز الطبية بأنابيت الاكسجين ومواد الحماية اللازمة للطاقم الطبي بالإضافة إلى تزويد عدد من المراكز الصحية والمستشفيات بأجهزة الفحص للحميات CBC .
- التوعية الصحية من خلال تنفيذ برامج توعوية متنوعة .
- بناء قدرات عدد من العاملين والمتطوعين في القطاع الصحي من خلال برامج المعالجة النفسية الطارئة وبرامج الادارة المجتمعية للاوبئة .
- تقديم مواد ايوائية مختلفة .
- المساهمة في شفط المستنقعات ومكافحة البعوض .

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com